

الأولى من نوعها بين الكويت والمملكة المتحدة

«الصحّة» وهيئة التعليم الصحي في إنجلترا توقعان مذكرة للتدريب الطبي



وزير الصحة ومسؤولو هيئة التعليم الصحي في إنجلترا خلال توقيع مذكرة التفاهم

أعلن وزير الصحة الدكتور باسل الصباح توقيع مذكرة تفاهم أمس الأحد بين الوزارة ممثلة بمعهد الكويت للاختصاصات الطبية (كيمز) وهيئة التعليم الصحي بإنجلترا للتدريب الطبي والخدمات الصحية.

وقال الوزير الصباح لـ (كونا) إن المذكرة تعد الأولى من نوعها في مجال التعليم الطبي بين الكويت والمملكة المتحدة وتدرج ضمن خطة العمل لمجموعة التوجيه الكويتية البريطانية المشتركة والمذكرة الموقعة في لندن يوليو 2013 بين الجانبين الكويتي والبريطاني. وأوضح أنه كانت هناك مباحثات في مجال الرعاية الصحية بين معهد الاختصاصات الطبية وهيئة التعليم الصحي في إنجلترا لتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين لابتعاث 20 طبيباً كويتياً سنوياً في مختلف التخصصات إلى بريطانيا لتقديم تدريب طبي في برامج مفضلة بجودة ومستوى مطلقاً يحصل عليه الأطباء في المملكة المتحدة ومعتمدة من المجلس الطبي العام.

وذكر أن هيئة التعليم الطبي في إنجلترا توافق على الموافقة لتوقيع تلك الاتفاقية. ولفت إلى أن الاتفاقية تدرج ضمن مشروعات وزارة الصحة في خطط التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة للخدمات الصحية تضم كل المجالات الرئيسية والحقيقية ومن أهمها ضرورة استمرار ابتعاث الأطباء

الكويتيين في جميع التخصصات للمراكز الطبية المتقدمة والمعترف بها في الكويت للاختصاصات الطبية المتقدمة. وأشار إلى أن مجمل ذلك يعكس نظرة مجلس الأمناء في معهد الكويت للاختصاصات الطبية بالتوسع وفتح آفاق جديدة بزيادة وتنوع دول الابتعاث للتخصصات الطبية المختلفة.

وذكر أن توقيع مذكرة تفاهم مع هيئات تعليمية عالمية كفيل بتحسين جودة الخدمات الصحية وتطبيق أفضل المعايير اللازمة وسوف يزود المستشفيات والمراكز الصحية بكفاءات طبية على مستوى عال من الكفاءة العلمية والعملية للنهوض بمستوى الخدمات الصحية في دولة الكويت.

يضم أعضاء من «البلدي» و«البلدية» و«السكنية» و«الأشغال» و«الطرق»

بوشهري: تشكيل فريق عمل لتذليل العقبات في المشاريع السكنية



لقطة جماعية للوزيرة جنان بوشهري مع أعضاء المجلس البلدي

أعلنت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الكويتية الدكتورة جنان بوشهري أمس الأحد تشكيل فريق عمل تنسيقي بهدف تذليل كل العقبات التي تواجه المشاريع السكنية في البلاد.

وقالت بوشهري عقب مشاركتها في ورشة عمل للجنة مؤازرة المهن الهندسية بالمجلس البلدي إن الفريق التنسيقي يضم أعضاء من المجلس البلدي والجهاز الفني بالبلدية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والأشغال وهيئة الطرق.

وأوضحت أن ورشة العمل ناقشت عدة مواضيع مهمة منها المعوقات التي تواجه المدن السكنية في الكويت، إضافة إلى المشاريع الحيوية التي تخدم تلك المدن السكنية التي سيتم إقامتها في المرحلة القادمة. وذكرت أن الورشة نظرت إلى كيفية تفعيل الخدمات في المدن السكنية وأهمية استعمال الطاقة المتجددة في تلك المدن وتعديل نظم البناء بما يضمن البناء السليم في الوحدات السكنية.

وأكدت أن إقامة هذا النوع من الورش دليل على حرص المجلس البلدي على الدفع بعجلة المشاريع السكنية نظراً لأهمية هذه القضية للكويت.



جانب من ورشة العمل

«نزاهة» تحيل قيادياً وموظفاً في «الصحّة» إلى النيابة لإضرارهما بالمال العام



د. محمد بوزبير

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية (نزاهة) أمس الأحد إحالة قيادي في وزارة الصحة بدرجة وكيل وزارة مساعد وموظف آخر في الوزارة إلى النيابة العامة لتوافر شبهة جريمة تسهيلهما الاستيلاء على المال العام وجريمة الإضرار العدي بالمال العام.

وقال المتحدث الرسمي للهيئة الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبير لـ (كونا) إن «نزاهة» تلقت بلاغاً يتضمن قيام القيادي والموظف بالتعاقد عن طريق المباشر دون اتباع الإجراءات المنظمة لذلك في وزارة الصحة وتعميم وزارة المالية رقم (2017/2) بشأن نظم الشراء.

وذكر بوزبير أن القيادي والموظف لم يحصلوا على موافقة الجهات الرقابية المختصة من أجل مشروع العقد مما سهل للخير الاستيلاء على المال العام وأضر بمصلحة وزارة الصحة إذ تبين انتفاء أسباب ومبررات التعاقد.

وأوضح أن ذلك يأتي «لما كان من البين من التحقيقات وجمع الاستدلالات وسماع إفادات الشهود والتي أجريت بمعرفة قطاع كشف الفساد والتحقيق بخير في طياته توافر شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام وجريمة الإضرار العدي بالمال العام».

وتابع أن الجرائم المؤتممة هي بنصوص المواد 10 و 11 من القانون العامة والمادة 22 من القانون رقم 2 لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والمواد 47 و 48 من القانون رقم

16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء. وبين أنه بعد ما اطمانت (نزاهة) إلى توافر أساس معقول لقيام شبهات جرائم الفساد المقررة ضمن المادة رقم 22 وخضوع المبلغ ضدهم المقررة في المادة 2 من قانون رقم 2 لسنة 2016 فقد أحالت الأوراق إلى النائب العام.

وأكد بوزبير عزم «نزاهة» مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجديدة التي ترد إليها.

وتضمن دور المبلغين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد وملزمة في نفس الوقت بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

رياض البغلي: الاستمرار في تسليط الضوء على القضية سيؤدي إلى حل هذا اللغز المحير

الغموض لا يزال يلف ملايسات اختفاء البغلي في رومانيا بعد مرور 4 سنوات

ويقول في تغريدة معبرة بالهجة الكويتية العامية «يبا ولهنا عليك.. اليوم يكون مضى على فقدانك 50 شهراً في رومانيا ونرجو من الله الفرج لك ولنا ولا نستغني عن دعاء المحبين ونامل ببحرنا رسمياً تسهيم في حل هذه القضية الإنسانية والضغط على الجهات المعنية في رومانيا».

كما نشر في الثامن من شهر مايو الماضي رابطاً لفيلم وثائقي أنتجته عائلته في رومانيا تتحدث فيه وسائل إعلام كويتية ورومانية عن مصير رجل الأعمال الكويتي في رومانيا بعد مرور 1461 يوماً على اختفائه. وقال رياض لـ (كونا) أمس الأحد «نحن نعيش مأساة حقيقية يصعب وصفها ولم نقف الأمل في عودة والدي».

وأضاف «لم نتوقع أبداً أن تزيد فترة الاختفاء عن يومين أو ثلاثة أو أسبوع على أسوأ تقدير.. لكن أن تصل مدة اختفائه لأربع سنوات فهذا شيء يفوق التصور». وأعرب عن تقديره لما تقوم به السلطات الكويتية من جهود حثيثة ومواصلة استجابة لتوجيهات سمو أمير البلاد للكشف عن ملايسات اختفاء والده في ظروف غامضة منذ عام 2015.

وقال: إنه رغم مرور السنوات على اختفاء والده فإنه لا توجد حتى الآن أي معلومة جديدة بشأنه مناشداً الحكومة الكويتية الضغط على السلطات الرومانية لاسراع في الكشف عن مصير والده.



البغلي مع نجله رياض وحفيده

تويتر) مسلطاً الضوء على حجم المأساة الحقيقية التي تعيشها أسرته وتسكها بالأمل حتى آخر لحظة.

وينشر رياض عبر حسابه الرسمي في تويتر) تغريدات شبه يومية يبرهن فيها استمرار معاناة عائلته منذ اختفاء والده في رومانيا حرصاً منه على إحياء هذه القضية والمطالبة بالضغط على الجهات الرسمية

في رومانيا للكشف عن لغز اختفاء والده. وطالب في إحدى تغريداته بإيصال رسالته الإنسانية إلى أكبر عدد ممكن مناشداً الجميع الدعاء لوالده من أجل أن يزيل الله عن وجهه ويفرج كربته.

حث السلطات الرومانية المختصة على بذل مزيد من الجهود رغم الإقرار بالجهود الكبيرة التي بذلتها على المستويات كافة للكشف عن لغز اختفاء البغلي.

ومع ذلك ما زالت قضية اختفاء البغلي بحاجة إلى مزيد من التركيز والتنكيف الإعلامي في هذه المرحلة سواء في رومانيا أو في الكويت.

وللتعرف على مستجدات هذه القضية الإنسانية يعمل رياض البغلي نجل رجل الأعمال المفقود على إيصال رسالته دون كلل أو ملل عبر وسائل الإعلام المختلفة وخصوصاً موقع التواصل الاجتماعي

لا يزال الغموض يلف ملايسات حادثة اختفاء رجل الأعمال الكويتي محمد البغلي في رومانيا رغم مرور أكثر من أربع سنوات على وقوع هذه الحادثة التي أثارت اهتماماً حكومياً وشعبياً واسعاً للكشف عن مصيره.

فمنذ اختفاء البغلي في إحدى قرى رومانيا في الخامس من أغسطس عام 2015 بذلت السلطات الكويتية ولا تزال كل الجهود عبر القنوات الدبلوماسية وخارجها لكشف ملايسات هذه القضية الإنسانية لكنها لم تقض إلى شيء حتى الآن.

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وعبر متابعة حثيثة من مجلس الوزراء ممثلاً بوزارة الخارجية وبالتعاون مع وزارة الداخلية تواصلت المساعي المكثفة بخية للكشف عن مصير البغلي إذ استمر التواصل مع السلطات الرومانية المختصة من أجل إنهاء القضية التي طال أمدها.

وبعد مرور أكثر 1500 يوم لمعرفة مصير البغلي لكن دون جدوى يزداد قلق أسرته وأقربائه وأصدقائه على حياته وصحته لاسيما أنه يبلغ من العمر الآن 83 عاماً.

وأثارت هذه القضية موجة من ردود الفعل المتعاطفة مع أسرة البغلي امتدت بعد ذلك إلى مواقع التواصل الاجتماعي فيما أدت وسائل الإعلام الكويتية والرومانية دوراً في تسليط الضوء عليها ومواصلة

«المحاسبة» يشارك في اجتماع رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول «التعاون»



يوسف المزروعى

يشارك وفد رفيع المستوى من ديوان المحاسبة برئاسة رئيس الديوان بالإنابة عادل الصرعاوي في الاجتماع السادس عشر لأصحاب الدواوين ورؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون يوم الخميس 17 أكتوبر 2019 وذلك في سلطة عمان. ويرافق الصرعاوي في الاجتماع كل من الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على الجهات الملحقة والشركات يوسف المزروعى، مدير عام الإدارة العامة لمختبر رئيس الديوان فوزية العنزي، ومدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية د. سعود الزمانان، إلى جانب مدير إدارة الشؤون الإدارية مها الربيع.

وقال الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على الجهات الملحقة والشركات يوسف المزروعى إن الاجتماع يأتي بهدف تحقيق التعاون والتشاور ما بين الأجهزة الرقابية بدول مجلس التعاون حول أهم المستجدات الخاصة بالعمل الرقابي والمهني وتحقيق الاستفادة المثلى من مواكبة تلك التطورات، بالإضافة إلى تفعيل مشاركات الأجهزة الرقابية بدول مجلس التعاون في المنظمات الإقليمية والدولية.

وأضاف المزروعى أن وفد ديوان المحاسبة سيستعرض خلال الاجتماع مقترحة الخاص بشأن نشر التوعية والمعرفة بمراسم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، كما سينتقل الاجتماع لقرير متابعة القرارات الصادرة عن الاجتماع الخامس عشر

لأصحاب الدواوين والاجتماع العشرين لأصحاب السعادة الوكلاء. وأشار إلى أن جدول أعمال الاجتماع يتضمن مناقشة خطة التدريب لعام 2020 والإطار العام لتنفيذ الندوات والمؤتمرات واطار عمل ومعايير محددة لتنفيذ ورش عمل وبرامج للتدريب بقرارات العمل المشترك، بالإضافة إلى مناقشة موضوع الرقابة الشاملة المشترك، ومراجعة القرارات السابقة التي تم اتخاذها من قبل أصحاب الدواوين، إلى جانب الموضوع الخاص بإيران وتطوير الجانب الإعلامي للدواوين.

جدير بالذكر أن اجتماعات رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون هي اجتماعات دورية سنوية على مستوى الرؤساء والوكلاء ولجنة التدريب والتطوير لمناقشة العديد من الموضوعات التي تهتم بالعمل الرقابي لدواوين المجلس، وقد اتخذت في هذه الاجتماعات العديد من القرارات تناولت العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين دواوين المراقبة والمحاسبة ومنها تنظيم وتنمية التعاون بين دواوين المراقبة والمحاسبة وتوطيد الصلات فيما بينها، وبحث الأنشطة التي تهتم بالعمل الرقابي للدواوين وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها بما يتعكس على أسلوب العمل ومستوى الأداء للعاملين بالدواوين.